

النمو الحضري و إشكالية التسيير المستدام للمجالات العمرانية في الجزائر

د/الطاهر لعشيب

جامعة بسكرة

الملخص :

Résumé :

Aujourd'hui Plus de la moitié de la population du monde résident dans les villes, ce qui compliquer la situation spatiale et foncière, surtout au niveau des grandes métropoles.

Cette problématique oblige la plupart des pays du monde de réfléchir sur des nouvelles démarches pour planifier, organiser et gérer les espaces urbains selon les nouveaux principes de développement durable qui demande de prendre en considération les écosystèmes locaux ou régionaux dans tous programmes et plans destinés a une exploitation totale ou partielle de l'espace vécu.

Donc nous essayons dans ce présent travail d'exposer quelques approches pour la planification efficace des espaces urbains en Algérie.

Mots-clés:

La croissance urbaine, urbanisation, région, planification, décentralisation, développement durable.

إن أكثر من نصف سكان المعمورة يقطنون حاليا في المدن الأمر الذي زاد من تعقد الوضعية المجالية و بالخصوص العقارية للمدن، حيث نقص العقار و الطلب المتزايد عليه أجبر مجمل بلدان العالم و خاصة على مستوى الحواضر الكبرى على التفكير في أساليب جديدة لتخطيط، تنظيم و تسيير المدن ضمن الأبعاد الجديدة التي تفرضها التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية خاصة فيما تعلق بمبادئ التنمية المستدامة، التي تفرض على المجتمعات مراعاة الأنظمة البيئية في جميع البرامج و المخططات الرامية في مجملها إلى استغلال كلي أو جزئي للمجال الذي نعيش فيه الذي أصبحت المدينة تشكل إحدى ركائزه و أنظمتها الرئيسية.

و على هذا الأساس نحاول في هذه الورقة البحثية استعراض بعض المقاربات التخطيطية الكفيلة بالتسيير الفعال للمجالات العمرانية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو الحضري، التعمير، الإقليم، التخطيط، اللامركزية، التنمية المستدامة.

مقدمة:

إلى أمد قريب نسبيا كان أغلب سكان العالم يمارسون النشاط الزراعي و يسكنون القرى و الأرياف و لكن مع الثورة الصناعية و ما خلفته من إفرازات خاصة على الجانب الاقتصادي من خلال زيادة الدخل الفردي و الوطني للبلدان و الشعوب على مستوى المعمورة، هذه التحولات كان لها القسط الكبير في ظهور مدن صناعية عصرية ذات كثافات سكانية معتبرة و جاذبية كبيرة مما ساهم في حدوث هجرة شديدة من الأرياف و القرى نحو المدن خاصة مع مطلع السبعينات و بداية الثمانينات، و مع استمرار هذه الوضعية أصبح الآن أكثر من نصف سكان المعمورة يقطنون حاليا في المدن (البنك العالمي) الأمر الذي زاد من تعقد الوضعية المجالية و بالخصوص العقارية للمدن، حيث نقص العقار و الطلب المتزايد عليه أجبر مجمل بلدان العالم و خاصة على مستوى الحواضر الكبرى على التفكير في أساليب جديدة لتخطيط، تنظيم و تسير المدن ضمن الأبعاد الجديدة التي تفرضها التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية خاصة فيما تعلق بمبادئ التنمية المستدامة، التي تفرض على المجتمعات مراعاة الأنظمة البيئية في جميع البرامج و المخططات الرامية في مجملها إلى استغلال كلي أو جزئي للمجال الذي نعيش فيه الذي أصبحت المدينة تشكل إحدى ركائزه و أنظمتها الرئيسية هذه المدينة التي يرى ابن خلدون، على أنها تعبر عن حاجة قوية لدى الناس للتعاون من أجل تحقيق متطلبات حياتهم البيولوجية و الاجتماعية، و حاجتهم للأمن و العيش المشترك، يقول ابن خلدون: "...فإن هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني، وإلا لم يكمل وجودهم وما أراد الله من اعمار العالم بهم واستخلافه إياهم، وهذا هو معنى العمران.." و لعل الجزائر تشكل عنصرا من عناصر المجتمع الدولي لدى و جب عليها التقيد بالمراسيم و القوانين الجديدة المتعلقة بتطوير و تحسين المجالات الحضرية التي تعد أكبر المناطق استقطابا للسكان.

إشكالية البحث:

عرفت حركة النمو الحضري في الجزائر و تيرة نمو متسارعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا فحاليا سكان المدن يمثلون أكثر من نصف سكان الجزائر أغلبهم يتركزون في الحواضر الكبرى. و هو ما يشكل عبئا كبيرا على الدولة الجزائرية التي ما

فتمتد تتبنى مجموعة من السياسات و البرامج للتحكم في عملية التعمير خاصة منه غير المنظم لكن إلى يومنا هذا لم تجد الحلول الكفيلة بتحسين الإطار الجمالي و التنظيمي للمدينة الجزائرية خاصة في عدم وجود إطار تكاملي أوسع يرتكز أساسا على الفضاءات العمرانية التي تسمح بمعالجة أكبر مشكل تعاني منه المدينة الجزائرية و هو النزوح الريفي الكبير الذي أفضى إلى تنامي ظاهرة السكن العشوائي خاصة على أطراف المدن، أما الإشكالية الثانية فهي عدم إشراك المواطن في رسم خطط و معالم مدينته باعتباره إحدى أهم عناصر المعادلة العمرانية حيث أن مسألة تسيير المدن في الجزائر هي قبل كل شيء مسألة مواطن قبل أن تكون مسألة الهيئات و السلطات. و نتج عن هذين الإشكالية طرح السؤالين التاليين:

- ما هي العلاقة بين النمو الحضري و التعمير و إلى أي حد يساهم النمو الحضري في انتشار التعمير العشوائي في الفضاءات العمرانية للمدينة؟
- ما هي الخيارات التخطيطية الممكنة لإعادة تنظيم الفضاءات العمرانية للمدينة الجزائرية؟

و نظرا إلى الآثار العمرانية السلبية التي تتجر على النمو الحضري السريع خاصة في غياب إستراتيجية عمرانية فعالة تراعي المعايير و الأسس التخطيطية الضرورية لإحداث التوازنات الممكنة بين النمو الحضري و التعمير و هذا من خلال ضبط معدلات شغل الأرض و أنماط البناء المختارة و أفضل أماكن توقيعها و شروط استدامتها و النتائج المترتبة عن الاستغلال على المدى القصير المتوسط و البعيد لاتخاذ الاجراءات العمرانية اللازمة و إعداد الخطط المكملة ضمن البعدين المكاني و الزماني لها. برزت الأهمية القصوى إلى بحث مثل هذه المواضيع العمرانية من أجل لفت نظر السلطات بضرورة إشراك جميع الفاعلين في إعداد الخطط و البرامج المتعلقة بالتهيئة و التعمير من جهة، و محاولة صياغة بعض الأفكار العلمية الكفيلة بتوجيه العملية العمرانية توجيهها صحيحا من جهة ثانية.

و بناء على ما سبق تهدف هذه الورقة البحثية إلى معالجة ظاهرة النمو الحضري و علاقتها بتدهور الفضاءات العمرانية و محاولة إعطاء مقاربات نظرية و استعراض بعض الخيارات الإستراتيجية لإيجاد أفضل الآليات لتفعيل العلاقة بين مختلف الفاعلين الحضريين من أجل إعادة رسم الإطار المديني بشكل يعيد للمدينة

طابعها الجمالي المعماري و العمراني و يجعلها أكثر استقطابا و تطورا.

1- المجال الحضري و البيئة العمرانية:

إن التحولات الكبيرة التي شهدها المجال الجغرافي بصفة عامة من الناحية الاجتماعية الاقتصادية و العمرانية مهد لظهور مفاهيم جديدة للمجال بحسب خصائصه الطبيعية و وظيفته الأساسية الناتجة من التدخلات البشرية من هذه المفاهيم المجال الحضري و المجال الريفي و المجال الصناعي، و مصطلح المجال متعدد الدلالات فهو " يحمل من جهة فكرة السلطة الممارسة على منطقة ذات حدود متعارف عليها، ومن جهة أخرى يعني توظيف هذه السلطة من طرف مجتمع بشري لتهيئة الإقليم"⁽¹⁾، كما يستعمل مصطلح المجال الحضري للتعبير عن " ذلك النطاق الذي يؤثر ويتأثر بالمدينة و يحيط بهيكلها الجغرافي مكونا ما يعرف بإقليم المدينة، وهو يعتبر المدخل العلمي والمنهجي لدراسة المدينة، إذ لا يتم تخطيط مدينة أو تتميتها بعيدا عن ذلك المحيط الجغرافي والإقليم العمراني لها "⁽²⁾، كما يعرف المجال على أنه "أداة الدراسة الجغرافية التي لا يمكن الاستغناء عنها"⁽³⁾، من خلال هذا تبرز أهمية المجال و الدراسات المجالية، بهدف تحديد الإمكانات و معرفة المعوقات ثم السعي لوضع الخطط المحلية الإقليمية و الوطنية الكفيلة بتحقيق تنمية متوازنة و متكاملة.

على ضوء التعاريف السابقة يتضح أن المجال الحضري هو ذلك الامتداد العمراني الناتج عن التوسع العمراني المستمر لمدينة ما على حساب المساحات المجاورة لها بطريقة منتظمة و مخططة أو بطرق عشوائية مختلفة. أي المجال الحضري هو المدينة و ما يجاورها و يدخل تحت نفوذها و يشكل معها بيئة عمرانية تتقاسم فيها المدينة الأم و المناطق المجاورة لها نمط الحياة المتحضرة بسبب التفاعلات و التبادلات المختلفة بينها و كذا مع محيطها الطبيعي لتشكل نظاما بيئيا عمرانيا متكاملا و متوازنا إذا تم فيه مراعاة شروط و معايير الاستيطان البيئية.

2- النمو الحضري و إشكالية تسيير المجالات العمرانية في الجزائر:

نظرا لضيق المجال لاستعراض كل جوانب البحث سنحاول الاقتصار على ما نراه مناسباً للطرح في هذا المقام و هذا على اعتبار أن سياسة التعمير في الجزائر يمكن إرجاعها إلى عصور مضت، من أهم هذه العصور و التي برزت فيها بشكل واضح ملامح المدينة الجزائرية المعمارية و العمرانية نذكر العهد العثماني ثم يليه عهد الاستعمار

الفرنسي حيث تركا بصماتهما على المدينة لازالت إلى يومنا هذا بسبب طول تواجدهما في الجزائر، إلى هنا يمكن القول أن هذين الفترتين تشكلان أنوية المدن الجزائرية الحالية. و سنحاول في هذا العمل التركيز على مرحلة ما بعد الاستقلال لسببين الأول متعلق بالمقام الذي لا يسمح بالتوسع كثيرا أما السبب الثاني فرغبتني على التركيز على مرحلة الاستقلال حيث التواجد الحقيقي للدولة الجزائرية و بالتالي إسقاط الصورة الحقيقية لواقع المدينة الجزائرية ضمن القوانين و السياسات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية للتحكم في النمو الحضري الكبير، حيث هذا الأخير كان له الأثر البارز على الفضاءات العمرانية من خلال زيادة الكثافة السكانية و السكنية، حيث يعبر على الأولى بعدد السكان في الوحدة المساحية اما الثانية فتتمثل عدد السكنات بالنسبة للوحدة المساحية و التي تشكل إحدى أهم العوامل ذات الصلة المباشرة بعملية التعمير، حيث كلما زاد معدل النمو الحضري أو بالأحرى عدد سكان المدن زاد الطلب على السكن و مختلف المرافق التابعة له، ومنه ارتفاع نسبة المجال المعمر ضمن ما يعرف بظاهرة التعمير (urbanisation) التي أصبحت اليوم إحدى أولويات الدولة الجزائرية بالنظر إلى ما آلت إليه مدينتنا حيث انتشرت مظاهر عمرانية أدت إلى تشويه ما يصطلح عليه الإطار الجمالي للمدينة (le cadre esthétique de la ville)، ويتعلق الأمر بمختلف الأنماط السكنية التي انتشرت كالفطريات خاصة على أطراف المدن أو الضواحي (périphéries) نذكر منها: السكن العشوائي، الفوضوي و السكن غير منظم.

و لعل ضعف السياسة العمرانية سواء من ناحية ضعف أو قلة الأدوات و الآليات العمرانية أو من ناحية التطبيق و المراقبة كان له الأثر الكبير على المظاهر العمرانية المشار إليها سابقا، كما لا يمكن غض البصر على التأثير السلبي للمواطن الجزائري على النسيج العمراني من خلال تعمدته الكثير من الأخطاء العمرانية و بعده الكبير على الوعي الحضري، حيث يشكل المواطن اليوم أهم مقومات العمران العصري بفضل باعتباره أحد أهم الفاعلين في رسم برامج و مخططات التنمية العمرانية لارتباط هذه الخبرة ارتباطا وثيقا بالظروف المحلية المكانية و الزمانية من عناصر مناخية و بشرية و اقتصادية و تاريخية.

و من هنا يمكن القول أنه مع ازدياد تدفق السكان إلى المدينة ترتفع أسعار الأراضي ويشمل ذلك أسعار الأراضي الواقعة في الضواحي، كما أن نوع السكان و

خصائصهم الاجتماعية التي يطغى عليها في غالب الأحيان الجانب الريفي و البدوي مما يصعب من عملية الاندماج في المجتمع الحضري، كما أن انخفاض الدخل لعدد كبير من الأفراد يرهن عملية استكمال البناءات و القيام بعمليات التهيئة الخارجية التي تعتبر الحلقة المفقودة في المدينة الجزائر على الرغم من برنامج التحسين الحضري الذي اعتمدته الدولة في السنوات الأخيرة و الذي لا زال يراوح مكانه بسبب افتقاره للدراسة المحلية التي تقف على كل نقاط المجال و تحديد الصيغة الكفيلة بإعادة تأهيل الأنسجة العمرانية. و منه تحسين المظهر الجمالي العمراني و المعماري لمدينة تحتاج إلى عمل كبير.

و بما أن الكلام على النمو الحضري و مشكلاته العمرانية يحتاج فصولا طويلة و إيجاد الحلول لهاته المشكلات يتطلب جهودا كبيرة تسهم جميع الفاعلين من القطاع العام و الخاص، كان من الضروري في هذا العمل التركيز على استعراض أهم مراحل النمو الحضري اعتمادا على مختلف التعدادات السكانية و محاولة ربطها بأهم السياسات العمرانية المرافقة له من خلال تحليل معطيات الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): تطور سكان المدن 1966-2015

العام	السكان الحضر	مجموع السكان	% للسكان الحضر
1966	3 778 482	12 022 000	31.4
1977	6 686 785	16 948 000	40.0
1987	11 444 249	23 038 942	49.70
1998	16 966 937	29 100 867	58.30
2008	21369664	33920103	63
2015	27701350	39500000	70.13

Source: ONS, RGPH, 1966, 1977, 1987, 1998, 2008 et armature urbaine n°97, Alger, 2000

من خلال الجدول أعلاه يمكن تقسيم مراحل نمو سكان المدن في الجزائر إلى خمسة مراحل أساسية و هذا تبعا لأهم الفواصل الزمنية و تغيرات القيمة حسب العدد و النسبة :

المرحلة الأولى 1966-1977- نمو حضري في ظل عشوائية عمرانية:-

عرف النمو الحضري تطورا ملحوظا حيث انتقل عدد سكان المدن من 3778482 سنة 1966 إلى 6686785 نسمة أي تقريبا الضعف، هذا النمو رافقه بالطبع توسع عمراني كبير بسبب السياسة المنتهجة آنذاك من طرف الدولة الجزائرية و هي التركيز على عملية التصنيع الأمر الذي كان وراء حدوث هجرة كبيرة من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل و حياة أفضل كللت في الأخير بالاستقرار بالمدينة، و هذا من خلال اللجوء إلى استعمال أنماط سكنية لا يراعى فيها معايير البناء و التعمير و في مواضع في غالب الأحيان غير قابلة للبناء، و يمكن تفسير هذه الظاهرة إلى سياسة التخطيط المنتهجة خلال هذه الفترة التي ركزت على الجانب الاقتصادي دون مراعاة الجانب العمراني و الآثار التي ستنتج على عدم وضع آليات من شأنها التوفيق بين السياسة الاقتصادية و السياسة العمرانية خاصة ما تعلق بجانب تسيير العقار في المدن الذي يعد أهم العناصر في تسيير المجال الحضري و تنظيمه بالشكل الذي يسمح بتوفير حياة مدنية متطورة.

المرحلة الثانية 1977-1987 - نمو عمراني في ظل الآليات العمرانية الجديدة:-

استمر النمو الحضري السريع و ألقى بظلاله على المدينة الجزائرية التي بدأت تنتشعب خاصة منها الكبرى كالعاصمة، وهران، قسنطينة و عنابة و بقية المدن الأخرى بدرجة أقل، حيث ارتفع عدد سكان المدن خلال هذه الفترة ليصل إلى 11 444 249 و هو تقريبا الحجم الإجمالي لسكان الجزائر بعد الاستقلال، و لكن رغم اهتمام الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة بالمجال العمراني من خلال سن القوانين و وضع الأدوات الضرورية لتسيير عمليات التعمير إلا أن الأمر ازداد حدة بسبب التحولات السياسية التي عرفتها البلاد من جهة و الظروف الاقتصادية خاصة انخفاض سعر البترول إلى أدنى المستويات مما ألزم الدولة على العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي و نزع الدعم الحكومي لبناء السكن و باقي القطاعات الأخرى و غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية مما أفضى إلى تسريح عدد كبير من العمال هذا على مستوى المدن أما على مستوى الأرياف فكان الأمر أشد بسبب الإهمال الكبير لهذا المجال الحساس مما زاد في عمليات الهجرة لمختلف فئات المجتمع و التوطن على حواف المدن بشكل غير منظم و بطريقة تلقائية لم يراع فيها أدنى قواعد البناء و التعمير، الأمر الذي كان سببا في ظهور

أشكال عمرانية دخيلة عن النمط العمراني للمدينة الجزائرية و بعيد عن النسق المعماري المفترض أن يكون و المستمد أساسا من الدين الإسلامي و العروبة و هما في الحقيقة أهم البصمات المشتركة في العمارة الإسلامية بصفة عامة و العربية بصفة خاصة.

و بالرغم من سياسة الدولة للحد من ظاهرة التعمير العشوائي إلا أن العملية استمرت حيث وصلت نسبة النمو الحضري على مستوى ضواحي المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة حوالي 10% سنوياً (الأستاذ: بودقة فوزي التخطيط و الشبكة العمرانية) الجزائر نموذجا.

المرحلة الثالثة 1987-1998-نمو حضري ضمن استراتيجية اقتصاد السوق:-

عرف النمو الحضري خلال هذه الفترة نموا أكبر مما كان عليه خلال الفترات السابقة حيث بلغت نسبة التحضر 58.30% بنسبة زيادة قدرت بـ 9.30% بعدد سكان في المدن بلغ سنة 1998 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء 16 966 1937 نسمة هذا النمو رافقته وتيرة تعمير سريعة يطغى عليها الطابع العشوائي و اللاشعري أدى إلى تشكل أحزمة من السكن سواء على الأطراف أو داخل الأنسجة العمرانية القديمة، و يمكن تفسير هذه الظاهرة بالوضعية الأمنية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة و التي ألقت بظلالها على الواقع السياسي و المجالي للدولة فمن الجانب السياسي و بسبب الظروف الأمنية خاصة على مستوى بعض مناطق الوطن أغضت الدولة عينها تجاه الهجرة الكبيرة من الأرياف و المناطق حيث عدم الاستقرار إلى مختلف الحواضر الكبرى خاصة كل من العاصمة، قسنطينة و بدرجة أقل عنابة، وهران و بعض مدن الجنوب التي استقبلت هي الأخرى خلال هذه الفترة هجرات سكانية من مناطق الشرق الجزائري خاصة من ولايتي جيجل و ميله. و لكن رغم الظروف السياسية غير الملائمة إلا أن الدولة الجزائرية أعطت اهتماما كبيرا لسياسة التعمير من خلال سن القوانين و من أهمها قانون البناء و التعمير 1990/29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 و الذي جاء بمخطط جديد هو المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (plan directeur d'aménagement et d'urbanisme-PDAU) لتعزيز أدوات التخطيط العمراني و تفعيل آليات مراقبة حركة التعمير من خلال ضبط استراتيجية فعالة تعمل على تسيير عمليات البناء و التعمير على مستوى جميع بلديات الوطن، لكن ومن وجهة نظري الخاصة يبقى المشكل المطروح هو

عدم معرفة و اطلاع أكبر شريحة من المجتمع على فحوى هذا القانون و كذا الأدوات التي جاء بها من جهة و غياب شبه كلي لجميع صيغ المراقبة و الردع خاصة الضريبي الذي يعد أهم الوسائل لتنظيم و تسيير العمران وفق الأسس و القواعد الصحيحة.

المرحلة الرابعة 1998 - 2008 - نمو حضري في ظل استراتيجية العمران المستدام-:

إن التغيرات الكبيرة التي عرفها العالم في جميع الميادين الاقتصادية، السياسية الاجتماعية و العمرانية أدت إلى البحث عن أساليب جديدة لمواجهة النمو الكبير و السريع لسكان المدن خاصة منها الحواضر الكبرى و ما نجم عنه من مشاكل السكن، البيئة، العقار، النقل... و من أهم الأساليب في ميدان التعمير هو اللجوء إلى استراتيجية العمران المستدام (urbanisme durable) المستمد من قوانين و برامج التنمية المستدامة.

و بالعودة إلى الجدول أعلاه نجد أن وتيرة النمو العمراني تراجعت مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ معدل التحضر سنة 2008 حوالي 63% أي بنسبة زيادة بلغت 4.7% و يمكن تفسير هذا التراجع بالسياسة الرشيدة التي انتهجها الدولة الجزائرية لتخفيف الضغط على المدن و تصحيح ما يمكن تصحيحه في ميدان التعمير حيث وضعت برنامجا ضخما لمختلف مشاريع السكن و على رأسها السكن الريفي الذي أفضى إلى نتائج جيدة أثبتت فعاليتها في الميدان من خلال تثبيت نسبة كبيرة من السكان في أماكن إقامتهم و بالتالي الحد من الهجرة الكبيرة المسجلة من قبل.

كما عمدت الدولة إلى إصدار ترسانة من القوانين المنظمة للمجال و على رأسها مخطط تهيئة الإقليم و البيئة لسنة 2001 و مختلف المخططات القطاعية الأخرى التي لا يسمح المجال باستعراضها.

المرحلة الخامسة 2008-2015- نمو حضري ضمن الأبعاد التشاركية للتهيئة العمرانية-:

من خلال الجدول رقم(01) أعلاه يتأكد ما قلناه سابقا حول تعقد الوضعية المجالية خاصة على مستوى الحواضر الكبرى حيث و حسب التقديرات أصبح سكان الحضر يمثلون أكثر من 70% من إجمالي سكان الجزائر، مما يجبر الجميع سلطات و مختصين و فاعلون إلى الإسراع في التفكير في مقاربات جديدة تأخذ في الحسبان

العناصر المكانية والزمانية في إعداد الخطط و البرامج العمرانية من اجل التسيير المستدام للمساحات العقارية المتوفرة، من خلال التقييم الجيد لهاته المساحة ليتم توزيع المشروعات العمرانية وفقا لحاجيات السكان الحالية و المستقبلية و ضمن برمجة زمنية و مكانية تستجيب للأبعاد البيئية التي تركز أساسا على ترشيد استغلال موارد المجال و تحفيز المبادرة المحلية و المنتج المحلي.

انطلاقا من هذا لتصور و بناءا على معطيات الجدول تبرز الاشكالية المعقدة التي يطرحها النمو الحضري الكبير في الجزائر و لعل الزمة الاقتصادية الاخيرة ألقت بظلالها على المشهد العمراني، حيث التحولات المجالية الكبيرة التي عرفها المجتمع الجزائري خاصة من حيث النشاط الزراعي الذي تراجع كثيرا بسبب الهجرة الكبيرة لسكان الريف نحو المدن و هو ما أدى إلى تراجع معه الإنتاج الفلاحي و ارتفاع الأسعار خاصة على مستوى المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة و عنابة. هذه الوضعية تجعلنا نفكر اكثر في العالم الريفي و ما له من تأثيرات اقتصادية و محاولة وضع منهج يسمح بتفعيل التكاملات المجالية بالشكل التي تسمح بتبادل المنفعة بين الريف و المدينة ضمن قاعدة التنمية الإقليمية التي تسمح بتنمية شاملة.

2-بنية و تطور الحظيرة السكنية في الجزائر:

يعد السكن إحدى أهم العناصر العمرانية و المجالية التي تساهم في ترقية و تطوير حياة الأفراد و المجتمعات، كما يحتل هذا العنصر المساحة المعمرة الأكبر، مما يتطلب العمل على توفير الأوعية العقارية و برمجتها بالشكل الذي يسمح بتخطيط الحظيرة السكنية وفق القواعد العمرانية و المناهج العلمية القائمة على مبادئي الاستدامة في العمارة و العمران، و قد عرف عنصر السكن في الجزائر اضطرابات كبيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بسبب الخلل و العجز الكبيرين بين الطلب المتزايد و العرض غير الكافي مما شجع بشكل كبير ظهور السكن العشوائي خاصة على مستوى المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، قسنطينة و وهران، على الرغم من البرامج السكنية الضخمة المنجزة و التي هي قيد الإنجاز للقضاء على السكن الهش و الأحياء القصديرية ضلت الفضاءات العمرانية تعاني من حالات التدهور. و يمكن توضيح تطور الحظيرة السكنية

و مدى تأثيرها على تراجع ظاهرة السكن العشوائي خاصة الهش و القصديري

بتحليل نتائج الجدول التالي:

جدول رقم(2): بنية و تطور الحظيرة السكنية في الجزائر

	سكن فوضوي %	سكن فردي أو تقليدي %	عمارات %
1966	10,3	81,9	7,8
1977	9,3	82,4	8,3
1987	8,1	77,0	14,9
1998	7,0	76,4	16,7
2008	3,8	75,5	19,1

مصدر: الديوان الوطني للإحصاء+ حساب الباحث

نلاحظ من خلال الجدول التراجع الكبير نسبة السكنات الفوضوية في الجزائر حيث كانت تمثل 10.3% سنة 1966 لتتخفص بشكل واضح سنة 2008 لتصل إلى 3.8% و يعزى هذا إلى:

- الرغبة الكبيرة للدولة الجزائرية في تحسين الإطار المعيشي للمواطن على مستوى الفضاءات العمرانية.
- النتائج الايجابية لتطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير, حيث كان لهذه الأداة الأثر الكبير في تطبيق عدد كبير من البرامج العمرانية للدولة على مستوى جميع بلديات القطر.
- الصيغ و البرامج السكنية المستحدثة مثل السكن الترقوي و السكن التساهمي و الريفي أدى إلى امتصاص عدد كبير من الطلب على السكن و بالتالي تراجع ظاهرة السكن الفوضوي مقارنة بالمبرمج.
- انتهاج الدولة لسياسة المدن الجديدة كأسلوب تخطيطي أفضى إلى نتائج ايجابية خاصة في امتصاص نسبة كبيرة من الطلب على السكن و نذكر كمثال المدينة الجديدة على منجلي بقسنطينة.

إن التحكم في عملية التعمير لا يتحقق إلى من خلال وضع سياسة تسيير رشيدة يراعى فيها جميع عناصر المجال الطبيعية، السكانية، و الاقتصادية. و سنحاول في هذه الورقة البحثية استعراض بعض الخيارات التي نراها مناسبة لتسيير و تطوير المدينة

الجزائرية ضمن الأبعاد التخطيطية الجديدة القائمة أساسا على التسيير المستدام للفضاءات العمرانية

3- خيارات التسيير الحضري في الجزائر:

نسعى من خلال هذا الخيار إعطاء مرجعية نظرية من شأنها بلورة رؤية صحيحة و صائبة في تسيير المحيط العمراني، و هذا باستعراض ثلاث مقاربات نراها مناسبة لخلق عمل متكامل بين مختلف عناصر المجال وهي:

أ- المقاربة الأولى- التخطيط الإقليمي و تسيير المدينة:-

"لا يمكن لأي مدينة أن تنمو و تتطور بمعزل عن إقليمها"

يشكل الإقليم في الوقت الحالي أهم أساليب التخطيط المجالي كونه يعمل على مقياس يسمح بدراسة جميع أنواع المجالات التابعة انطلاقا من نوع التصنيف الذي ننتجه في تحديد أي نوع من المجال و سنعتمد نحن هنا على نوعين من المجال هما المجال الريفي و المجال الحضري كونهما متلازمين و يؤثر بشكل كبير كلاهما على الآخر، هذا التأثير إما سلبيا كما هو الحال للمجال الجزائري أو إيجابيا كما هو الحال بالنسبة للبلدان المتقدمة التي طبقت أسس التخطيط الإقليمي الهادفة إلى تنمية و تطوير المجالين الحضري و الريفي معا تبعا لخصوصيات كل مجال.

كما يدرس التخطيط الإقليمي خصائص تطور الأقاليم و يتنبأ عن اتجاهات هذا التطور، ثم يضع الخطة الكفيلة بتوجيه التطوير في الاتجاه المرغوب⁽⁴⁾ و لما كان الإقليم المخطط وحدة من العوامل الطبيعية و البشرية، الحضارية، الاقتصادية، التقنية و السياسية المتفاعلة، فإن التخطيط الإقليمي يتطلب الدراسة الشاملة المتكاملة لوضع النموذج الأمثل لمستقبل الأقاليم، حيث أن المعرفة الجيدة لجميع عناصر الإقليم تؤدي لا محالة إلى وضع خطة إقليمية على المدى القريب، المتوسط و البعيد من شأنها تحقيق تنمية شاملة و متكاملة لجميع أجزاء المجال المدروس.

و يسعى المخططون الإقليميون دائما على وضع النماذج المستقبلية المثلى للبنية الاقتصادية و التنظيم المجالي للأقاليم، و تتضمن الخطة الإقليمية مجموعة التدابير الموجهة و الأكثر رشادا و حكمة لتكوين البنية الاقتصادية و المكانية للإقليم المخطط له، و تشمل هذه التدابير مشاريع الإنشاء و التعمير لتهيئة، استصلاح و استثمار مختلف المناطق مع تعيين مختلف وظائفها المستقبلية و التي تؤمن الشروط المثلى لتطوير الإنتاج

و الاستثمار الشامل و الرشيد للموارد الطبيعية، الاقتصادية و البشرية، و توضع الخطط الإقليمية على مستوى الإقليم أو المنطقة أو المدينة أو مناطق الاستصلاح بمختلف أنواعها⁽⁵⁾

و نشير إلى أنه يجب أن توضع الخطة لكل إقليم بصورة متناسقة مع خطط بقية الأقاليم من جهة، و مع الخطة الوطنية من جهة أخرى، و في كل المستويات لا بد من هيئة خاصة تشرف و تسهر على التخطيط و التنفيذ.

و نظرا لتعدد المؤلفين المختصين في هذا المجال فإنه يوجد عدد كبير من التعريفات للتخطيط الإقليمي نكتفي نحن بذكر هذين التعريفين اللذان يتميزان بالبساطة و الشمولية ويمكن من خلالهما إعطاء مفهوم شامل للتخطيط الإقليمي.

المفهوم الأول:

يهدف التخطيط الاقتصادي-المكاني إلى توزيع مشاريع الإنشاء و التعمير و التنمية بما يتلاءم مع خصائص الأمكنة من جهة، و تلبية حاجات المجتمع المقبلة من جهة أخرى، و مع تحقيق الجدوى الاقتصادية من جهة ثالثة، و تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة رابعة⁽⁶⁾

المفهوم الثاني:

يهدف التخطيط الإقليمي إلى تأمين التطوير المتوازن لكل إقليم من جهة و لمجموعة أقاليم الدولة من جهة ثانية، و يتضمن التخطيط الإقليمي نظريا و تطبيقيا وضع النماذج الاقتصادية-المكانية المستقبلية المثلى للأقاليم على أساس التحليل و التركيب الشامل لمنظومة العوامل الجغرافية، الطبيعية، الاقتصادية، التقنية، السياسية و التخطيطية، و تمثل هذه النماذج الاقتصادية-المكانية الإستراتيجية البعيدة الأمد لتطوير الأقاليم، و تسمح أيضا بالحصول على أعلى جدوى اقتصادية و اجتماعية مع العناية بصحة السكان و الحفاظ على الموارد الطبيعية الأساسية من الأجيال القادمة⁽⁷⁾

من خلال التعريفين يمكن أن نستنتج بدليلين لتسيير المنظومة العمرانية في الجزائر الأول من تطوير هذه الأخيرة حسب مبدأ الأولويات انطلاقا من حجم المدينة و الإمكانيات التي تزخر بها مع مراعاة العلاقة بينها و بين المناطق الخاضعة لنفوذها لتجنب وقوع السيناريوهات الماضية سواء تعلق الأمر بضواحي المدينة التي تشكل إحدى النقاط

السوداء بالمدينة الجزائرية أو المناطق الريفية التي تشكل أهم مصادر الهجرة الوافدة إلى المدن.

الثاني و هو وجوب تبني سياسات تحد من التركيز المستمر للسكان في عدد محدود من المدن ، وتدعم دور المدن المتوسطة والصغيرة التي تحتل الجزء الأكبر من هرم التسلسل الإداري للمنظومة الحضرية بما يضمن تحسين الفرص التنموية لهذه المدن خاصة تلك الواقعة في مناطق تبعد عن حيز تأثير المدن الكبرى و هذا المراد لا يتحقق إلا بتطبيق أسلوب التخطيط الإقليمي.

و منه فإن اعتماد الإقليم كإطار تخطيطي يشكل إحدى بدائل التسيير الأمثل للمجال العمراني من خلال تنمية عمرانية متوازنة و متكاملة تقضي في النهاية إلى السيطرة و التحكم في عملية التعمير في الجزائر .

ب- المقاربة الثانية -التنمية المستدامة و التسيير العمراني:-

قال تعالى: «أتنبون بكل ريع آية تعبثون. وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون و إذا بطشتم بطشتم جبارين». (سورة الشعراء 128-130) ⁽⁸⁾ انتقادات وجهها هود عليه السلام إلى قومه عاد بعد عبثهم بالبنيان لمجرد التباهي في القدرة عليه؛ قدرة جسمية في بنائه، وعقلية في تصميمه وهندسته، ومالية في الإنفاق عليه، فهو بناء لغير نفع. توجيه إلى أن الجهد والبراعة وإنفاق المال إنما يكون في البناء الضروري المثمر خير الدين، وسداد الدنيا. و هي دعوة صريحة إلى الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية و المالية و البشرية بالشكل الذي يوفر الجهد و يحقق الاستمرارية و يضمن النفع العام.

و قال تعالى أيضا: «و كلوا و اشربوا و لا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين» (الأعراف 31)⁽⁹⁾، حيث الإسراف هو الزيادة أو تجاوز الحد في كل فعل يقوم به الإنسان، و من أهم مظاهره الإسراف في إنفاق الأموال و تبديدها دون ضرورة مما يحرم مستحقيها، فيشيع من جراء ذلك البؤس و الشقاء خاصة في الطبقات الكادحة، مما يزيد في الفوارق الاجتماعية التي تشكل إحدى مبادئ التنمية المستدامة من خلال العمل على تحقيق المساواة و تكافؤ الفرص و إن كان ظهور هذا المصطلح ارتبط بالتغيرات الكبيرة الحاصلة على مستوى العالم خاصة ما تعلق باستغلال الموارد الطبيعية، و الذي عرف تطورا كبيرا زاد عن الحد المطلوب، مما أدى إلى عدم التوازن بين حجم الإمكانيات التي يوفرها المجال و الاحتياجات الكبرى التي تفرضها التنمية الاقتصادية

المتسارعة من جهة و النمو الديمغرافي الكبير من جهة أخرى، الأمر الذي وسع من دائرة الأبحاث خاصة الأكاديمية من أجل إدراج أبعادا جديدة ضمن خطط و برامج التنمية. تبحث في تحقيق التوازنات البيئية من خلال الاستغلال الرشيد للثروات الطبيعية بما يضمن الاستمرارية للأجيال المتعاقبة.

هذه الأبعاد ظهرت ضمن المفهوم الجديد للتنمية المستدامة التي تقوم أساسا على تحسين و تطوير الإطار المعيشي للفرد دون المساس بالأنظمة البيئية التي تعد الوعاء الحيوي و الحياتي لاستمرار التكاثر و التواجد بالنسبة لجميع الكائنات الحية على سطح الأرض، هذه الأهداف يجب أن تقوم على أسس متينة ضمن إطار محدد يعرف بالمجال الذي يشكل الحيز الطبيعي حيث تمارس جميع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية التي تعتبر من بين التدخلات المباشرة على هذا المجال، لذى سعى الكثير من الباحثين إلى وضع نظريات و أسس لتحقيق النمو المتوازن و الشامل لجميع مناطق المجال بما يحقق تنمية متكاملة و متوازنة تركز على مبادئ التنمية المستدامة.

و مع نهاية القرن الماضي شهد تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة، وتبلور جيدا هذا الوعي من خلال تقرير لجنة "BrandtLand" سنة 1987⁽¹⁰⁾ الذي استعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم رهن بمستقبل الأجيال القادمة⁽¹¹⁾. هذا التقرير كان أساس عمل مؤتمر ريو (البرازيل) في أفريل سنة 1992، الذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع من خلال المصادقة على « جدول أعمال القرن 21 » الذي أسس من الناحية النظرية لمفهوم التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، الإنساني والتنموي وتأكيد صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة والإصلاح البيئي من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى.

أما في 04 سبتمبر 2002 بقمة جوها نسبورج بجنوب إفريقيا تم التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عامة لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة

وبالتالي يستشف من قرارات قمة ريو سنة 1992 « إن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة » وهذا أيضا ما أكدت عليه لجنة حقوق الإنسان للمفوضة العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في توصياتها لـ 25 أفريل 2003 من خلال تأكيدها على العلاقة الموجودة

بين حقوق الإنسان، والبيئة والتنمية المستدامة⁽¹²⁾

و يعرف التنمية المستدامة تقرير Brandt land لسنة 1997 على أنها " تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة". و تعرف على أنها " نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية و الخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية و الصحية للإنسان. و تنظم تنمية اقتصادية لفائدته و السعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياته⁽¹⁰⁾ و بالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لمختلف رغبات و حاجيات الإنسان مع المحافظة على البيئة و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة.

و من خلال هذه التعاريف يمكن إستخلاص أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة و هي:

- العنصر الاجتماعي من خلال تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع.
- العنصر الاقتصادي بالبحث على تحقيق النمو الاقتصادي، و التوزيع العادل للموارد و الثروات.

- العنصر البيئي القائم على المحافظة على البيئة و حمايتها.
- العنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع).
- العنصر المكاني القائم على تحقيق توازن بين المدن و الأرياف و دفع وتيرة التهيئة العمرانية...

من خلال ما سبق و تبعا لموضوع بحثنا نجد أن السياسة الجديدة للتنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق توازن بين المدن و الأرياف و دفع وتيرة التهيئة العمرانية من خلال التوفيق بين متطلبات السكان العمرانية و العناصر البيئية المكونة للمجال العمراني، و تحقيق هذا يتطلب سياسة رشيدة مبنية على التواصل بين مختلف هيئات الدولة و المواطن من جهة لتصحيح الأخطاء العمرانية السابقة سواء تعلق الأمر بملكية الأراضي المبنية التي تعد أهم خطوة لنجاح سياسة التحسين الحضري، و من جهة أخرى إعادة الاعتبار لدور التخطيط خاصة على المدى الطويل لنفاذ الآثار السلبية الناجمة على التعمير العشوائي مع مراعاة عنصر أساسي هو حسن تسيير الوعاء العقاري من خلال التعرف الجيد على مختلف احتياجات كل قطاع سواء كان عاما أم خاصا حيث يشكل العقار حاليا أصعب عنصر في المعادلة العمرانية كون كل المشاريع الحضرية تتوقف عليه.

ج- المقاربة الثالثة -اللامركزية و إعادة الانتشار العمراني:-

إن استمرار التركيز العمراني على المدن الكبرى قد يؤدي إلى تعقد المشاكل التي بدأت تظهر بهذه المدن في الوقت الحالي وظهور مشاكل جديدة قد يصعب حلها. خاصة مشاكل النقل التي تعد أهم المشاكل التي تؤرق المخططين الحضريين و تزيد من معاناة السكان و خير دليل هو واقع النقل في الجزائر العاصمة حيث المسافة التي من المفروض أن تقطع في عشرة دقائق أصبحت الآن تتطلب في المتوسط أكثر من نصف ساعة، و عليه اعتمدت سياسات العديد من الدول في معالجة تركيز السكان في عدد محدود من المدن على تبني أسلوب اللامركزية القطرية التي تنتج مجموعات إقليمية ذات شخصية معنوية تسيير من طرف المواطنين الذين يعيشون فوق ترابها، فهي تتطلب وجود مجموعة مصالح بين سكان قسم موحد جغرافيا من التراب، و تترجم بظهور قضايا محلية مختلفة عن القضايا الوطنية، فكلما كان التضامن الإقليمي قويا كانت القضايا المحلية عديدة.

إن خلق الشخصية العمومية المحلية يحدد إرادة الأفراد بالقضايا المحلية، و التي يكون تسييرها من طرف السكان المعنيين، و هذا يفرض ممتلكات خاصة و ميزانية خاصة و ممثلين منتخبين من السكان المحليين مكلفين بإدارة قضايا الإقليم و هو ما يضمن الاستقلالية المحلية خاصة في اختيار أساليب التعمير التي تتماشى و الخصائص الطبيعية، السوسيواقتصادية و العمرانية لكل منطقة، و يبقى أن نقول بأن السلطات المحلية المكلفة بإدارة الأقاليم ليست جميعها منتخبة، فالسلطة المركزية يمكنها تعيين مسؤولين الأمر الذي يعرقل تحقيق لامركزية حقيقية، حيث تسند المهام الرئيسية و السلطة الكاملة لهؤلاء المسؤولين المعنيين كما هو الشأن بالنسبة للجزائر مما يحد من صلاحيات المجلس المنتخب و يجعله أداة بيد السلطة التنفيذية التي في غالب الأحيان تكون بعيدة عن الواقع الميداني للسكان وتقوم بعملية التخطيط و البرمجة الارتجالية التي كانت سببا رئيسيا في إلغاء و فشل الكثير من المشاريع الحضرية التي من المفروض أن تضيء على المدينة طابعا معماريا.

إن فمدى أهمية اللامركزية يقاس بحجم القضايا ذات الاختصاصات المحلية، و الاختيار المحلي للمسيرين، و بمدى سلطة القرار المحلي. كل هذه العناصر تخضع لاعتبارات سياسية و ليست إدارية، اللامركزية ترتبط بالتحيرية لأنها تسمح بضمان

الحريات المحلية التي تعمل كطرف مقابل مع السلطة المركزية. أما عدم التركيز la déconcentration فهو مجرد تعديل للسلطة المركزية على المستوى المحلي⁽¹¹⁾، ليس له أي قيمة ديمقراطية لأنه يبقي سلطات هامة بيد الإدارة المركزية و هو ما يخلف اللامركزية التي تسمح بإنشاء وحدات مستقلة تحقق ديمقراطية على المستوى المحلي و السلطة السياسية المركزية هي السلطة السائدة الوحيدة. تمارس رقابة على المجموعات الإقليمية لضمان وحدة الدولة، و تفادي النتائج السلبية لسوء التسيير المحلي و ضمان وحدة تطبيق القانون على مجمل التراب الوطني، حيث تمارس الرقابة عن طريق الموظفين المعيّنين. إلا أن هذه لرقابة لا تمنع من تحقيق الاستقلالية كونها لا تمارس الرقابة إلا في حالات محددة.

إن تحقيق هذا الأسلوب في التخطيط من شأنه تحقيق انتشارا متوازنا للشبكة العمرانية على مستوى جميع القطر بالكيفية التي تجنبنا أزمات عمرانية أخرى أكثر تعقيدا خاصة ما تعلق باختيار مواضع المشاريع الحضرية حيث المجال الكبير و التسيير اللامركزي يعطينا الحلول و البدائل مقارنة بالمجال الضيق.

الخاتمة:

من خلال ما سبق نقول بأن مشكل النمو الحضري و منه مشكل التسيير العمراني للمدينة الجزائرية يكمن بالدرجة الأولى في غياب الرقابة و المتابعة الميدانية في تنفيذ المشاريع الحضرية من جهة و من جهة ثانية إقصاء المواطن و جميع الفاعلين في المدينة بالرغم من أن الأول يمثل العنصر الفعال و المهم في المعادلة العمرانية و الثاني يمثل إحدى العوامل التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تطوير الخطط و البرامج العمرانية خاصة الجامعة التي من المفروض أن تكون على اتصال مباشر مع السلطات و لو على الأقل للتشاور فهي مغيبة تماما لدى نأمل في إعادة ربط الجامعة و مراكز البحث المتخصصة في الدراسات العمرانية بمختلف الهيئات و السلطات لثمين و تطوير المدينة الجزائرية ضمن المقاربات الجديدة المبنية على التخطيط المستدام و لا مركزية التسيير لتصحيح ما يمكن تصحيحه و بناء الخطط المستقبلية انطلاقا من المعطيات المحلية المتوفرة. التي تشكل أهم مورد لتفعيل و تنشيط مبادئ التنمية المستدامة حيث اعتماد مواد البناء المحلية و الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية التي تزرع بها بلادنا من بين عناصر تحقيق العمارة المستدامة و منه التعمير المستدام.

المراجع:

- 1- LE BERRE M, « Territoire », Encyclopédie de géographie, Paris, Economica, 1992, p620.
- 2- أحمد كمال الدين عفيفي، التخطيط المروري وعلاقته بالمحيط الجغرافي، الندوة العلمية التجارب العربية والدولية في تنظيم المرور، الجزائر، 01-03 جوان 2009، ص3.
- 3- J. SCHEIBLING, Qu'est-ce que la géographie ?, Hachette, Paris, 1995, p.151.
- 4- مقدمة ابن خلدون ص 43
- 5- د.حسن أمين الفتوى: التخطيط الإقليمي، كلية الآداب، جامعة دمشق 1982 ص 79
- 6- د. فؤاد الصقار: التخطيط الإقليمي، الاسكندرية 1970 ص 81
- 7- القرآن الكريم سورة الشعراء
- 8- القرآن الكريم سورة الأعراف
- 9- تقرير على اسم السيدة Harlem Brandtland رئيسة وزراء النرويج في سنة 1983 ترأست اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، و هذه اللجنة أصدرت تقريرها سنة 1989 تحت اسم " مستقبلنا جميعا " هذا الأخير كان جدول عمل اجتماع الأرض و التنمية سنة 1992 " قمة ريو بالبرازيل مجلة الجندول السنة الثالثة: العدد 25: نوفمبر 2005
- 10- Martin Klulambi Pongo , Démocratie et Développement durable en Afrique Francophone: éléments pour un débat séminaire sur le développement durable en pays francophone à Ouaga Dougou Afrique le 24/11/2003 "http://www.environnement.gouv.fr
- 11- Résolution n°2003/71 de la commission des droits de l'homme du haut commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme du 25 avril 2003